قياس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢١م)

د. محمد احمد مطر*
د. ولاء البلتاجي §
أ. محمد إبراهيم الجوهري**

مستخلص

في ضوء الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي يعد فهم الطريقة التي تسهم بها الحوكمة في تحفيز النمو الاقتصادي أحد الجوانب المهمة لجميع الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة اختبار الروابط السببية بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي، فضلًا عن التعرف على آثار الحوكمة، ومحددات النمو الأخرى على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL) في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢١م). وبينما تشير النتائج التي توصلنا إليها من اختبارات السببية إلى أن معظم مؤشرات الحوكمة تؤثر على النمو الاقتصادي، باستثناء متغير مكافحة الفساد، والجودة التنظيمية، من ناحية، أظهرت النتائج أن للنمو الاقتصادي أثرًا إيجابيًا على فاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية في الأجل القصير، وعلى مؤشر مكافحة الفساد في الأجل الطويل. وتشير نتائج اختبار نموذج (ARDL) لقياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في مصر إلى أن جميع مؤشرات الحوكمة كان لها تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لكل من الاستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية على النمو الاقتصادي، بينما كان تأثير كلٍّ من الصوت والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على النمو الاقتصادي سلبيًا. وتخلص الدراسة إلى أن المبادرات المناسبة، والحوكمة الفعالة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في التأثير على النمو الاقتصادي في مصر.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، النمو الاقتصادي، ARDL، مصر.

---

* أستاذ مساعد الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنصورة
Email: Prof_mater2006@mans.edu.eg
§ مدرس الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنصورة
** باحث دكتوراه

Abstract:

In Light of The Growing Interest in The Relationship Between Governance and Economic Growth, Understanding How Governance Contributes to Stimulating Economic Growth Is an Important Aspect for All Actors in The Economic Sphere. Accordingly, the Study Aims to Test the Causal Correlations Between the Quality of Governance and Economic Growth. As Well As Identifying the Impact of Governance and Other Growth Metrics on Economic Growth Using the Model (ARDL) In Egypt During the Period (1996–2021). The Findings from the causality Tests Indicate That Most Governance Indicators Are Driving Economic Growth, With the Exception of Control of Corruption and Regulatory Quality Variables. On The Other Hand, The Results Showed That Economic Growth Has a Positive Impact on Government Efficiency and Regulatory Quality in The Short Term and On the Control of Corruption Indicator in The Long Term. The Results of the (ARDL) Model to Measure The Impact Of Governance On Economic Growth In Egypt Indicate That All Governance Indicators Has A Positive Effect On Long-Term Economic Growth, But In The Short Term, The Results Showed A Positive Impact On Both (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Government Effectiveness, And Regulatory Quality) Economic Growth, While Both (Voice and Accountability, Rule Of Law, And Control of Corruption) Has A Negative Impact On Economic Growth. The Study Concludes That Appropriate Initiatives and Effective Governance Could Play an Important Role in Impacting Egypt's Economic Growth.

Key words: **Governance, Economic Growth, ARDL, Egypt**.

مقدمة:

تعد دراسة النمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات التي استحوذت على اهتمامٍ كبيرٍ من جانب الاقتصاديين لتحديد العوامل الأكثر أهمية في التأثير عليه (Durlauf & Blume, 2016)؛ وذلك لكونه أحد أهم المتغيرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس بدوره على مستوى دخل الفرد ورفاهيته. وتجدر الإشارة إلى أن مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة أعطت اهتمامًا كبيرًا لتفسير كيفية حدوث هذا النمو عن طريق معرفة محدداته، وبتتبع هذه المراحل نجد أن الفكر الكلاسيكي أشار إلى أنّ محددات النمو الاقتصادي تتركز في عاملين أساسيين هما العمل

ورأس المال (Puaschunder, 2020)، ثم ظهر بعد ذلك اتجاه آخر منذ ثلاثينيات القرن الماضي بيّن أنه توجد محددات إضافية أخرى تؤثر في معدل النمو، وقد بدأ هذا الاتجاه بنموذج (Harrod–Domer) الذي بيّن أنّ معدل النمو الاقتصادي في المجتمع يتوقف على ثلاثة عوامل هي: معدل الادخار، وإنتاجية الاستثمار، ومعدل نمو السكان. وفي عام ١٩٥٦م ظهر نموذج سولو، وقد اعتمد هذا النموذج على دالة الإنتاج الكلاسيكية، ولكن في شكل جديد يتضمن بجانب المحددات السابقة التقدم التكنولوجي، والذي يرى أن له تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي، ليأتي بعد ذلك الفكر المؤسسي وعلى رأسه (J.K. Galbraith) ليعطي أهمية كبيرة لدراسة وتحليل المؤسسات التي يتكون منها هيكل الاقتصاد، وقد رأى هذا الفكر أن المؤسسات، وجودة الإطار المؤسسي، والكفاءة في صياغة السياسات العامة تلعب دورًا مهمًّا في تعزيز النمو الاقتصادي، ثم ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نماذج جديدة وهي نماذج النمو الذاتي (الداخلي)، والتي أدخلت المستوى التكنولوجي، والابتكار، والسكان كمتغيرات مؤثرة في النمو في الأجل الطويل، فضلًا عن افتراض تزايد غلة الحجم للناتج، والأهمية المتزايدة لرأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والصحة، لما يترتب عليه من عمليات الابتكار والتجديد، وأثره المباشر في التقدم التكنولوجي، والذي يترتب عليه رفع معدل النمو الاقتصادي (Lucas, 1988; Romer, 1990; Aghion & Howitt, 1992; Barro, 1996).

وقد أدى ظهور نظريات النمو الداخلي الجديدة إلى توجيه العلماء إلى تحديد مصادر بديلة للنمو الاقتصادي، وتباين الاختلافات بين مستويات التنمية الاقتصادية للدول، وصاحبت ذلك زيادة الاهتمام بجودة المؤسسات، وأثرها على النمو الاقتصادي وخصوصًا في السنوات الأخيرة، لا سيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية (Rodrik, 2008; Acemoglu & Robinson, 2010; Nawaz et al., 2014; Shapkova & Disoska, 2017). وبالإضافة إلى ذلك اتجه العديد من الدراسات مثل (Rudolf, 2005; Iyoboyi & Iganiga, 2016; Acemoglu, 2009) إلى تفسير أسباب هذا التباين من حيث مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام بين تلك الدول التي تتمتع بوضع مماثل تقريبًا في كل من رأس المال البشري والمادي، والمستوى التكنولوجي بشكل خاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دراسات (North & Thomas ,1973) أشارت إلى أن تلك العوامل (الابتكار، ووفورات الحجم، والتعليم، وتراكم رأس المال... إلخ) ليست أسبابًا للنمو، وبهذا المعنى فإن نماذج النمو الحالية توضح فقط آلياتِ أو روابط عملية النمو الاقتصادي، ولم تتطرق إلى المحددات العميقة لهذا النمو، وعلى الرغم من ذلك أظهر العديد من الدراسات النظرية والتجريبية الأخرى التي بحثت في

محددات النمو الاقتصادي أن النمو يعتمد على تراكم رأس المال البشري والمادي، والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر مشروط بخصائص مؤسسية مثل تنظيم وعمل قطاع الصناعة، وكفاءة الحكومة، وسيادة القانون بما يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمار، وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل (Mauro ,1995; Knack & Keefer ,1995; Barro ,1996).

وفي هذا السياق تتوقف مكاسب المجتمع من أجل تحسين مستويات رأس المال المادي والبشري على الظروف المؤسسية التي تحدث فيها تلك الاستثمارات، وهو ما أشارت إليه دراسة كل من (North ,2009; Haber et al. ,2008)، فضلًا عن أنه في الدول ذات الجودة المؤسسية، حيث تنص القواعد الاجتماعية والسياسية والقانونية على حقوق الملكية، وإنفاذ العقود العادلة، والاعتماد على آلية السوق الحرة لتوجيه النشاط الاقتصادي، تكون الاستثمارات في رأس المال مفيدة للأفراد، وتخلق أيضًا تأثيرًا إيجابيًّا على الاقتصاد ككل (Carson & Prado, 2016).

ورغم اتفاق معظم الاقتصاديين على أن البيئة المؤسسية والحوكمة تحفزان النمو الاقتصادي، وأنهما من العوامل المهمة التي تفسر التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول، إلا أن هناك جدلًا كبيرًا بين كل من الاقتصاديين الليبراليين (الداعين إلى حوكمة تعزيز السوق) والاقتصاديين المؤسسيين وغير التقليديين (الداعين إلى حوكمة تعزيز النمو)؛ فبينما يرى الاقتصاديون الليبراليون أهمية الحوكمة في ضمان كفاءة الأسواق من خلال الافتراض بأنه إذا تمكنت الدول من ضمان فاعلية الأسواق (لا سيما من خلال إنفاذ حقوق الملكية، وسيادة القانون، والحد من الفساد، والالتزام بعدم المصادرة)، فإن مستثمري القطاع الخاص سيدفعون النمو الاقتصادي. ويشدد هذا النهج ضمنًا على أولوية تطوير إدارة معززة للأسواق، وهي حاليًا النموذج السائد الذي تدعمه الوكالات الإنمائية والمالية الدولية (Khan, 2007). وعلى الجانب الآخر يرى الاقتصاديون المؤسسيون أن أهمية الأسواق في تعزيز النمو الاقتصادي وتمكينها ليست موضع شك، ومن المرجح أن يكون النمو الاقتصادي أسرع إذا أصبحت الأسواق التي تتوسط في تخصيص الموارد (في أية دولة) أكثر كفاءة. كما يرى أنصار هذا الاتجاه أنه كان يجب أن يتعلق النقاش بالأحرى بمدى إمكانية جعل الأسواق أكثر كفاءة في الدول النامية، وما إذا كان تعظيم كفاءة الأسواق (وبالتأكيد زيادة كفاءتها إلى أقصى حد ممكن في الدول النامية) كافيًا لتعظيم وتيرة النمو. وقد جادل النهج غير التقليدي للحوكمة بأن الأسواق غير فعالة بطبيعتها في الدول النامية، وحتى مع وجود الإرادة السياسية فإن الخصائص الهيكلية لاقتصادها تؤدي إلى انخفاض كفاءة السوق إلى أن تتحقق درجة كبيرة من التنمية. وبالنظر إلى القيود الهيكلية للأسواق في الدول النامية، فإن النمو الاقتصادي

الناجح يتطلب قدرات كبيرة في مجال الحوكمة لدى الدول لتسريع التراكم (في القطاعين الخاص والعام على السواء)، وضمان نمو الإنتاجية (مرة أخرى في كلا القطاعين)، والتعجيل بنقل الأصول والموارد إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وباستيعاب وتعلم التكنولوجيات التي يحتمل أن تكون عالية الإنتاجية (Khan, 2000).

وعلى ضوء ذلك تكتسب الحوكمة أهمية كبيرة في تشكيل الأداء العام، ونمو الاقتصادات؛ لكونها أحد أشكال التفاعلات السياسية والاقتصادية والهيكلية، بجانب أنها قيود من صنع الإنسان تهدف إلى خفض مستوى عدم اليقين، وتسمح للمؤسسات والأفراد بالتفاعل بكفاءة، ويمكن أن يؤدي هذا التفاعل إلى تخصيص الموارد بفاعلية وكفاءة مما يعزز عملية النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فعندما تعمل هذه المؤسسات بشكل غير فعال فإنها تزيد من تكاليف المعاملات، وبالتالي تثبط الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار الحوكمة الاقتصادية عاملًا مؤسسيًّا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي (Dahlstrom & Johnson, 2007).

ومع انتشار الدراسات المتعلقة بتأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية، وبتطبيقها على دول مختلفة نشأ قدر كبير من عدم التجانس بين النتائج المبلغ عنها، وهو ما ترك لدى صانعي السياسات والباحثين- على حد سواء- وجهات نظر مختلفة حول أهمية الحوكمة بالنسبة للنمو الاقتصادي؛ فمن ناحية يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن الحوكمة هي أحد العوامل المهمة التي تفسر التباين في الأداء عبر الدول النامية، ومن ناحية أخرى نجد أن هناك بعض الدراسات التي تتناقض فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة، فعلى سبيل المثال تشير دراسة كل من (Stojanovi, et al., 2016 ; Rodrik, 2008) إلى أن هناك دولًا يظهر بها النمو الاقتصادي بوضوح على الرغم من عدم فاعلية الحكومة، أو ضعف الجودة التنظيمية على مستوى الدولة مثل كمبوديا والصين وفيتنام، وأشارت دراسة (Brinkerhoff & Goldsmith, 2005) أيضًا إلى عدم وضوح تأثير الحوكمة على الأداء الاقتصادي للمجتمع، وترى أن تعزيز جودة المؤسسات قد يؤدي إلى نتائج أسوأ بالنسبة للمجتمع، وقد تمت مناقشة هذه الفكرة مع بعض الأمثلة (تونس والمغرب وأوكرانيا)، حيث إن المحاولات الرامية إلى تعزيز جودة الحوكمة لا تتضمن بالضرورة أساسًا للنمو الاقتصادي.

وفي ظل تضارب نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، تشير دراسة (Khan, 2007)) إلى أنه على الرغم من ظهور بعض النتائج التجريبية التي تشير إلى وجود علاقة ضعيفة للغاية بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي، إلا أنه لا ينبغي الترويج للتصور الخاطىء بأن الحوكمة ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأداء

الاقتصادي.

ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة يتركز على دراسة السببية في الأجلين القصير والطويل بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مصر من خلال مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، فضلًا عن قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٦-٢٠٢١م)، وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال تحليل العلاقة السببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في محاولة للإجابة على الأسئلة التالية: هل مؤشرات الحوكمة تسبب النمو الاقتصادي؟ أم أن النمو الاقتصادي يسبب إدارة جيدة على مستوى الدولة؟ وما هو تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في مصر؟.

وفي هذا الإطار نعتزم تقسيم دراستنا إلى ستة أقسام؛ نستعرض في القسم الأول منها تطور محددات النمو الاقتصادي، وتطور أهمية الحوكمة في النمو الاقتصادي، بينما ندرس في القسم الثاني الإطار المفاهيمي، ومراجعة الأدبيات النظرية للعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، ويعرض القسمان الثالث والرابع المنهجية، ووصف البيانات، ونتائج التحليل القياسي على التوالي، ويستعرض القسم الخامس تحليلًا لنتائج الدراسة القياسية لأثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢١م، وفي القسم الأخير عرض لأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

(أ) الإطار المفاهيمي ومراجعة الأدبيات:

تعد الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تحمل في طياتها المبادىء المتعلقة بالعدالة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة، وهي المبادىء التي في حال تطبيقها بفاعلية وكفاءة تحفز النمو الاقتصادي. وفي أوائل التسعينيات تم تطوير مفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خصوصًا في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العقود القليلة الماضية في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، وأصبح هذا المفهوم مهمًّا بشكل متزايد للاقتصاد السياسي والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك لوكالات التنمية منذ التسعينيات، ومنذ ذلك الحين تتوافق الحوكمة مع فاعلية الدولة في تطوير المؤسسات القادرة على تنظيم الأسواق، لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه ينطوي على إنشاء حقوق الملكية وحمايتها، والتنظيم الفعال الذي يعزز المنافسة، ومحاربة الفساد، وسياسة الاقتصاد الكلي السليمة. وعلى الرغم من عدم وجود نهج مشترك لموضوع الحوكمة، فإن جميع التعريفات المقترحة تسمح بالربط بين الحوكمة وكفاءة المؤسسات العامة في تنظيم الأعمال.

ويعد التعريف الذي قدمه (Kaufmann & Kraay, 2002) الأكثر استخدامًا في الأدبيات التي تتناول مسألة فاعلية المؤسسات العامة. ويشير المؤلفان إلى أن الدولة تعتمد على المؤسسات لتنظيم وإدارة الشئون العامة. بعبارة أخرى يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها قدرة الحكومات على إدارة الموارد، واحترام حقوق الملكية، وضمان كفاءة الخدمات، فالحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد من حيث إنه يمس عدة مجالات من العمل السياسي وهي: الديمقراطية، ومكافحة الفساد والعنف، وفاعلية إدارة الشئون العامة، والتنظيم، وتطبيق القانون.

وقد شهد تحليل أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة من خلال دراسة تأثير الجودة المؤسسية والحوكمة على النمو الاقتصادي، فوفقًا لـ (North,1991; Grief, 1994; North, 2003; Acemoglu & Robinson ,2010; Acemoglu & Robinson ,2012) فإن الطريقة التي تمارس بها الدولة سلطتها يمكن أن تعمل كمحفز للنمو الاقتصادي، حيث تشير معظم الدراسات إلى أن الحوكمة هي أحد العوامل الحاسمة التي تفسر التباين في الأداء عبر الدول النامية. وتتمثل أوجه التشابه في وجهات النظر بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالحوكمة في أنه في ظل ما يتوافر لدى الدولة من قدرات وإمكانيات تشكل الحوكمة أحد المتغيرات اللازمة للتعجيل بالنمو، فضلًا عن أهميتها بالنسبة للعوامل الأخرى في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي من خلال «القدرة على تهيئة بيئة مؤسسية يمكن فيها إنفاذ العقود، وإنشاء حقوق الملكية» (Kadhim, 2013). وقد ألقى العديد من الدراسات الضوء على كيفية تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي، وأظهر معظمها أن الحوكمة والنمو الاقتصادي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، حيث يشير (North, 1990)إلى أن العناصر الإنتاجية تكون أكثر إنتاجية عندما تكون مؤسسات الدولة قوية، وخلص إلى أنه مع عدم وجود ضمان لاحترام حقوق الملكية، وانتشار الفساد لا يوجد مكان للابتكارات التكنولوجية، والاستثمارات الرأسمالية مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

وتشير دراسة (Rodrik, 2008) إلى أهمية الحوكمة في تحقيق نتائج اقتصادية أفضل، وتعزيز صنع السياسات في أي بلد بما يحفز النمو الاقتصادي، وميزت الدراسة بين الحوكمة كوسيلة وكغاية، وفي هذا الإطار حثت الدراسة على أهمية عدم محاولة معالجة الحوكمة كغاية لأهميتها لدى السياسيين، وبالنسبة للحوكمة كوسيلة فتشير إلى أن الدول التي تنظر إلى الحوكمة باعتبارها أحد القيود الملزمة هي وحدها التي يمكنها تعزيز نموها الاقتصادي بحيث يمكن للحوكمة من خلال ما تتضمنه من إنفاذ للعقود، وحقوق الملكية، وسيادة القانون، وفاعلية الحكومة، والهياكل الاقتصادية الكلية الراسخة

أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال: أولًا: كما يوضح نموذج Solow، في ظل تراكم رأس المال البشري تعمل الإدارة الجيدة على تحسين الجودة المؤسسية مما يعزز من إنتاجية تراكم رأس المال البشري والمادي، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق النمو (Li-an, 2007). ثانيًا: بالنظر إلى نماذج النمو الجديدة التي تراعي البيئة الاقتصادية كعنصر أساسي للنمو، فإن الحوكمة الرشيدة تعمل على تحسين القطاع المالي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين حوكمة المؤسسات مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (Castiglione et al., 2015).

وفي هذا السياق يوجد العديد من الدراسات التي تشير إلى التأثير غير المباشر للحوكمة على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز أثر كل من الانفتاح التجاري (Hadhek & Mrad, 2015)، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر (Pegkas, 2015)، والتي تُظهِر أن الحوكمة تعزز من النمو الاقتصادي المترتب على الانفتاح التجاري، ويحدث ذلك من خلال التعجيل بمزايا التجارة مثل التخصص، ووفورات الحجم في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، قد يستغرق بعض هذه المزايا مزيدًا من الوقت حتى يظهر تأثيره في الاقتصادات الناشئة، وهذا يثير الشك بشأن تأثير تحسين الجودة التنظيمية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة على المدى القصير في ظل المنافسة القوية التي تجلبها الشركات الأجنبية مما يجبر الشركات المحلية على خفض إنتاجها نظرًا لتقاسم السوق مع نظرائها الأجانب، ومن ثم فإنه إذا لم يتم تعويض انخفاض حصة السوق المحلية عن طريق التوسع في التصدير، فإن الارتقاء بالجودة المؤسسية لن يعزز من تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (Dollar & Kraay, 2003)، وبالإضافة إلى ذلك تشير دراسة (Jude & Levieuge, 2015) إلى أن زيادة الاهتمام بالحوكمة يمكن أن تعزز من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين الإنتاجية على النمو الاقتصادي عن طريق تيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتشير الدراسة أيضًا إلى أن ضعف الجودة التنظيمية يرتبط بارتفاع تكاليف المعاملات، وزيادة مخاطر الالتزام الطويل الأجل، وخفض الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وبالتالي تحد من التأثير غير المباشر لنمو الاستثمار الأجنبي.

وتؤكد دراسة (Kaufmann, et al., 2010) على هذه النتيجة؛ فقد بحثت تأثير الحوكمة على المتغيرات الاقتصادية في العديد من الدول، وتوصلت إلى نفس الاستنتاج المذكور أعلاه، كما بحثت دراسة (Picazo, et al., 2012) العلاقة بين الحوكمة وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في (١١) دولة متقدمة، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي وغير مباشر بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، وهو نفس ما توصلت إليه

نتائج الدراسة التي أجراها (Calderoan & Chong, 2000) من أن هناك تأثيرًا قويًّا من الحوكمة على النمو الاقتصادي.

أيضًا هناك دراسات تناولت دولًا أخرى مثل دراسة (Amirkhalkhali & Dar, 2011) التي بحثت في العلاقة بين الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي في ٢٣ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٨م) باستخدام دالة الإنتاج لـ Solow، وتوصلت إلى أن الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل إيجابي، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن الجودة التنظيمية لها تأثير على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. كما قام كل من (Bhattacharjee & Haldar, 2015م) بدراسة محددات النمو الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على دور الحوكمة في (٤) دول آسيوية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٠م)، وأظهرت النتائج أن الصوت والمساءلة، والجودة التنظيمية يؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال دورهما في رفع كفاءة رأس المال المادي والبشري. كذلك أجرى (Marija, 2020م) تحليلًا مقارنًا لتأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول خارجه في جنوب شرق أوروبا، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات الستة للحوكمة والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل، بينما في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإن فاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، والجودة التنظيمية، والصوت والمساءلة فقط ذات دلالة إحصائية، بالإضافة إلى ذلك فإنه في دول الاتحاد الأوروبي لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي، بينما في الدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي تُعد الجودة التنظيمية والصوت والمساءلة ذاتا تأثير كبير في الأجل القصير.

على نفس المنوال توصلت دراسة (Paitoon, K. ,2020) لتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي لـ ١٨ دولة في آسيا والمحيط الهادىء خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧م) إلى أن معظم مؤشرات الحوكمة باستثناء الصوت والمساءلة كان لها تأثير كبير في تعزيز النمو. ووفقًا لنتائج الدراسة تبين أن فاعلية الحكومة هي الأقوى تأثيرًا على النمو الاقتصادي، كما تبين أن الصوت والمساءلة له تأثير ضعيف في تعزيز النمو. بينما بحثت دراسة (Han et al, 2014) فيما إذا كانت مؤشرات الحوكمة تفسر الأداء الإنمائي للدولة أم لا ؟، ووجدت أن لفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، والجودة التنظيمية تأثيرًا إيجابيًّا أكثر أهمية على نمو الدولة من الصوت والمساءلة، وسيادة القانون، واقترح الباحثون أنه يجب على الدول منخفضة الدخل أن تحاول تحسين فاعلية الحكومة، وسيادة القانون.

وتوجد بعض الدراسات الأخرى التي تناقش دور الحوكمة والعوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال اتجهت دراسة (Tran et al., 2021) إلى تقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في ٤٨ دولة في آسيا خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٨م)، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الحوكمة كانت أحد العوامل الرئيسية في نمو تلك الدول، وبالمثل قام (Dickson et al., 2021) بتحليل تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي لدول جنوب الصحراء في أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٨م)، وكشفت نتائج الدراسة عن أن التحسينات في جودة المؤسسات أدت بشكل إيجابي وكبير إلى تحسين النمو الاقتصادي في تلك المنطقة. كما أبرزت دراسة (Patrick, 2020) أهمية الحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي لدول وسط أفريقيا في الفترة من (١٩٩٦- ٢٠١٤م)، وتشير نتائج الدراسة إلى أن جميع العوامل المؤسسية كان لها تأثير إيجابي باستثناء الجودة التنظيمية، ومكافحة الفساد. وفي دراسة قام بها (Abera et al., 2019) للتعرف على تأثير الحوكمة على الأداء الاقتصادي لـ ١٤ دولة في شرق أفريقيا (٢٠٠٥- ٢٠١٦م)، ووفقًا لنتائج تلك الدراسة فإن الأداء الاقتصادي الضعيف للدول الأفريقية يرتبط بضعف الحوكمة، وأن مكافحة الفساد، وفاعلية الحكومة لهما تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، في حين أن غياب سيادة القانون كان له تأثير سلبي. كما تشير النتائج إلى أن دول شرق أفريقيا ذات المؤسسات الأفضل تتمتع بأداء اقتصادي أعلى.

وفي المحصلة تشير الأدبيات السابقة إلى أن نتائج اختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي جاءت متفاوتة؛ فتارة تكون إيجابية، وتارة أخرى تكون سلبية أو محايدة، لذلك فإن من أهداف هذه الدراسة قياس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اقتراح سياسات مناسبة للدولة للتعزيز من الحوكمة والنمو على حد سواء.

(٣) المنهجية ووصف البيانات:

٣-١ توصيف المتغيرات وفترة البحث:

من أجل تحديد أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي اعتمدت الدراسة عند اختيار متغيرات الدراسة على الجانب النظري للدراسات السابقة، والتي توفر بيانات لسلاسل زمنية سنوية حول تلك المتغيرات خلال فترة الدراسة، كما اعتمدت أيضًا على طبيعة النموذج القياسي، واختلفت هذه المتغيرات من دراسة إلى أخرى، وعليه تم اختيار المتغيرات في النموذج كما يلي:

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغيرات	رمز الاختصار	المؤشر	مصادر البيانات
مؤشرات الحوكمة	Gover	يعبر عنها ستة مؤشرات: (١)الصوت والمساءلة (VOA) (٢)الاستقرار السياسي وغياب العنف (PSAVT) (٣)فعالية الحكومة (GVEF) (٤)الجودة التنظيمية (RQ) (٥)سيادة القانون (ROL) (٦)مكافحة الفساد (COC)	البنك الدولي
النمو الاقتصادي	GDPpc	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويًّا)	البنك الدولي
النمو السكاني	POP	النمو السكاني (% سنويًّا)	البنك الدولي
التجارة	TRD	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي
التضخم	INF	التضخم (%سنويًّا)	البنك الدولي
الاستثمار الإجمالي	INVST	الاستثمار الإجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي

يُعبَّر عن المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشرات الحوكمة وعددها (٦) (Governance)، (الصوت والمساءلة (VOA)، والاستقرار السياسي، وغياب العنف والإرهاب (PSAVT)، وفاعلية الحكومة (GVEF)، والجودة التنظيمية (RQ)، ومكافحة الفساد (COC)، وسيادة القانون (ROL)، وكانت المتغيرات المستقلة المحددة هي معدل النمو السكاني (POP)، التجارة (TRD)، التضخم (INF)، إجمالي الاستثمار (INVST)، وهو ما تمت الإشارة إليه في الجدول رقم (١).

وسوف تقوم الدراسة بالتطبيق على دولة واحدة ألا وهي مصر خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٢١م.

٣-٢ النموذج القياسي:

لقياس أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٢١م اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، ويمكن التعبير عن علاقة التكامل المشترك بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$GDPpc_t = f(GOVER_t, TRD_t, INF_t, POP_t, INVST_t,) \ldots\ldots (1)$$

ويمكن كتابة الصيغة الرياضية للمعادلة بالطريقة التالية:

$$GDP_t = \beta 0 + \beta 1\ GOVER_t + \beta 2\ TRD_t + \beta 3\ INF_t + \beta 4\ POP_t + \beta 5\ INVST_t + \varepsilon t \ \ldots\ldots (2)$$

وتم إدراج حد الخطأ العشوائي εt إلى المعادلة نظرًا لكون النموذج ذي طبيعة احتمالية، وبالتالي فهو ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في المتغير التابع ولم تدرج في هذه الدراسة، ويعبر عن مؤشر العوامل المؤسسية (الحوكمة)، والذي أشير إليه بالرمز (GOVER) ستة مؤشرات فرعية هي: (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد).

٣-٣ الأسلوب القياسي المستخدم:

اعتمدت الدراسة عند تقدير العلاقة المتبادلة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي على استخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) المطور من قبل (Pesaran et al (2001 نظرًا لما يتميز به من دقة في التنبؤ سواءً كانت المتغيرات مستقرة من الدرجة الصفر I(0)، أو من الدرجة واحد I(1)، أو من مزيج بينهما، ويتميز هذا الأسلوب عن غيره من الأساليب الأخرى في أن نتائج تطبيقه تكون جيدة حتى في حالة ما إذا كان حجم العينة أو المشاهدات صغيرًا، ويساعد في تقدير مكونات النموذج للأجلين الطويل والقصير معًا في معادلة واحدة بدلًا من معادلتين (Narayan, 2005).

ووفقًا لما سبق، ومن الناحية التطبيقية فإن نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحـــدود يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$\Delta GDPpc_t = a_0 + \sum_{i=0}^{M} a_{1i}\,\Delta GDPpc_{t-1} + \sum_{i=0}^{N1} a_{2i}\,\Delta VOA_{t-i} + \sum_{i=0}^{N2} a_{3i}\,\Delta PSAVT_{t-i} + \sum_{i=0}^{N3} a_{4i}\,\Delta GVEF_{t-i} + \sum_{i=0}^{N4} a_{5i}\,\Delta RQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{N5} a_{6i}\,\Delta ROL_{t-i} + \sum_{i=0}^{N6} a_{7i}\,\Delta COC_{t-i} + \sum_{i=0}^{N7} a_{8i}\,\Delta TRD_{t-i} + \sum_{i=0}^{N8} a_{9i}\,\Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{N9} a_{10i}\,\Delta POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{N10} a_{11i}\,\Delta INVST_{t-i} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 VOA_{t-1} + \beta_3 PSAVT_{t-1} + \beta_4 GVEF_{t-1} + \beta_5 RQ_{t-1} + \beta_6 ROL_{t-1} + \beta_7 COC_{t-1} + \beta_8 TRADE_{t-1} + \beta_9 INF_{t-1} + \beta_{10} POP_{t-1} + \beta_{11} INVST_{t-1} + \varepsilon t \ldots..(3)$$

حيث أن:

Δ= الفروق الأولى لقيم متغيرات الدراسة.

α_0= الحد الثابت.

M= فترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع.

N= فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات المستقلة.

a_{1i}،a_{2i}، a_{3i}، a_{4i}، a_{5i}، a_{6i}،a_{7i}= معاملات العلاقة قصيرة الأجـــل (short-run relationship).

β_1 ، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_7 = معاملات العلاقة طويلة الأجل (long-run relationship) ، ومن خلالها يمكن معرفة ما إذا كان يوجد تكامل مشترك أم لا.

t= الزمن.

εt= حد الخطأ العشوائي، ويكون له وسط حسابي يساوي صفرًا وتباينًا ثابتًا.

ووفقًا للمعادلة السابقة رقم (٣) يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار الحدود (Bound Test approach) الذي قام به Pesaran et al. (2001)، ويتم تحديد الحدود الدنيا والحدود العليا استنادًا لاختبار (F-statistic) بواسطة فرضية العدم، والتي تعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وعندما تكون قيمة F المحتسبة أقل من القيم الحرجة يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل، والذي يعني وجود تكامل مشترك. ولتقدير العلاقة قصيرة الأجل يستخدم نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta GDP_t = a_0 + \sum_{i=0}^{M} a_{1i}\,\Delta GDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{N1} a_{2i}\,\Delta VOA_{t-i} + \sum_{i=0}^{N2} a_{3i}\,\Delta PSAVT_{t-i} + \sum_{i=0}^{N3} a_{4i}\,\Delta GVEF_{t-i} + \sum_{i=0}^{N4} a_{5i}\,\Delta RQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{N5} a_{6i}\,\Delta ROL_{t-i} + \sum_{i=0}^{N6} a_{7i}\,\Delta COC_{t-i} + \sum_{i=0}^{N7} a_{9i}\,\Delta TRD_{t-i} + \sum_{i=0}^{N8} a_{10i}\,\Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{N9} a_{11i}\,\Delta POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{N10} a_{12i}\,\Delta INVST_{t-i} + \theta ECT_{t-1} + \varepsilon t \ldots..(4)$$

حيث أن (ECT_{t-1}): حد تصحيح الخطأ، و (θ): معامل تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة التصحيح في المدة $t-1$ إلى المدة t، بمعنى أن سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيم التوازن في الأجل الطويل.

(٣) نتائج الدراسة القياسية:

٤-١ اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة):

تشير نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)- كما هو موضح في الجدول رقم (٢)- أن السلاسل الزمنية للمتغيرات جاء بعضها مستقرًا عند المستوى، والبعض الآخر كان مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول، وتدل على ذلك قيمة (tau) المحسوبة التي جاءت قيمتها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (١%، ٥%، ١٠%)، أي أن المتغيرات ساكنة من الدرجة صفر ($I(0)$)، والدرجة واحد ($I(1)$).

جدول رقم (٢): نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF) لبيانات السلاسل الزمنية للفترة 1990– 2020م

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى 1%	القيمة الجدولية عند مستوى 5%	القيمة الجدولية عند مستوى 10 %
الصوت والمساءلة (VOA)	عند	1.2450 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***5.4122 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
الاستقرار السياسي وغياب العنف (PSAVT)	عند	0.9949 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	**3.6604 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
فاعلية الحكومة (GVEF)	عند	1.9760 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***4.1974 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
الجودة التنظيمية (RQ)	عند	1.7159 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	**3.4127 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
سيادة القانون (ROL)	عند	1.4693 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	**3.6714 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
مكافحة الفساد (COC)	عند	2.6132 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***5.7872 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)	عند	**3.0214 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***7.7934 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
التجارة (TRD)	عند	2.2489 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***4.4468 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
التضخم (INF)	عند	**3.0214 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –
	الفرق	***6.8988 –	3.6793 –	2.9677 –	2.6229 –
السكان (POP)	عند	*2.6645 –	3.6702 –	2.9639 –	2.6210 –

	الفرق	– 5.2804***	– 3.6793	– 2.9677	– 2.6229
الاستثمار الإجمالي (INVST)	عند	– 4.0549***	– 3.6702	– 2.9639	– 2.6210
	الفرق	– 5.9900***	– 3.6793	– 2.9677	– 2.6229

(*) ساكنة عند مستوى دلالة ١٠ %، (**) ساكنة عند مستوى دلالة ٥%، (***) ساكنة عند مستوى دلالة ١%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

٤-٢ تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL):

أ. اختبار فترات الإبطاء المثلى:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أن عدد فترات الإبطاء المثلى هو (١) بالاعتماد على معيار AIC، ومعيار SC.

جدول رقم (٣) نتائج اختبارات اختيار فترات الإبطاء الزمنية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	401.0694	NA	7.77e+28	-31.20555	-30.66925	-31.05680
1	712.6767	324.0716*	4.77e-34*	-46.45414*	-40.01847*	-44.66916*

المصدر: من عمل الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

(*) تشير إلى مدة الإبطاء المختارة حسب المعايير.

ولتحديد العدد الأمثل من فترات الإبطاء وفقًا لمعيار (AIC)، فإن العدد الأمثل الذي يخلِّص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي هو (1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1) كما هو موضح بالجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)

R-squared	0.998384	Mean dependent var	0.023622
Adjusted R-squared	0.987075	S.D. dependent var	0.016116
S.E. of regression	0.001832	Akaike info criterion	-10.12684
Sum squared resid	1.01E-05	Schwarz criterion	-9.054230
Log likelihood	148.5855	Hannan-Quinn criter.	-9.829344
F-statistic	88.27743	Durbin-Watson stat	2.901976
Prob(F-statistic)	0.001705		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

ويتبين لنا من الجدول رقم (٤) نتائج اختبار معادلة الانحدار التي تُظهر الجودة النسبية للنموذج الإحصائي المقدر، وذلك من خلال قيمة معامل التحديد المصحح المرتفعة نسبيًّا، حيث جاءت قيمته ($\overline{R}^2$ = 0.9871)، ما يعني أن النموذج يفسر 98.71% من التغيرات في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وأن نتائج العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ليست زائفة، ويؤيد هذا الأمر أن قيمة دوربن واتسون DW=2.902 جاءت أعلى من قيمة معامل التحديد، كما أن قيمة ومعنوية إحصائية F-statistic تدل على أن النموذج معنوي ككل عند مستوى أقل من ١%، وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج في التحليل الاقتصادي.

ب. اختبار استقرارية سلسلة البواقي:

بما أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى وعند الفرق الأول، فمن أجل تقدير النموذج لابد من دراسة استقرار سلسلة البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

جدول رقم (٥): نتائج اختبار استقرار البواقي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية Prob
سلسلة البواقي (ECT)	عند	-	0.0000
	الفرق	-	0.0000

(*) ساكنة عند مستوى دلالة ١٠ %، (**) ساكنة عند مستوى دلالة ٥%، (***) ساكنة عند مستوى دلالة ١%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

تشير النتائج في الجدول رقم (٥) إلى أن سلسلة البواقي لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، وبالتالي يمكن تقدير نموذج الدراسة.

ج. إجراء الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج:

يتطلب اعتماد نموذج الدراسة في تقدير الآثار الطويلة والقصيرة الأجل التأكد أولًا من جودته، ويتم ذلك من خلال الاختبارات التالية:

١)اختبار (ARCH) للكشف عن مشكلة تجانس التباين بين البواقي:

للتحقق من شرط تجانس التباين بين البواقي تم إجراء اختبار (ARCH)، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (٦)، والتي تشير إلى أن قيمة (F-

statistic) تساوي (٠,٤٣٥٤٥٩) مع احتمالية (٠,٥١٦٢)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (٥%)، وبالتالي لا يمكن رفض فرض العدم (أن هناك تجانسًا تباينًا بين البواقي).

الجدول (٦): اختبار (ARCH) للكشف عن تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي) لنموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.435459	Prob. F(1,22)	0.5162
Obs*R-squared	0.465826	Prob. Chi-Square(1)	0.4949

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

٢)اختبار (LM–Test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

من أجل اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي نلجأ إلى إجراء اختبار (LM Test) للارتباط الذاتي، ومن خلال الجدول (٧) نجد أن قيمة (F–statistic) تساوي (١٣,٣٧٥٦٥) مع احتمالية (٠,١٨٩٨)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (٥%)، وهو ما يشير إلى قبول الفرض العدمي أو الصفري (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي).

الجدول (٧): اختبار (LM Test) للكشف عن الارتباط الذاتي لنموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	13.37565	Prob. F(2,1)	0.1898
Obs*R-squared	24.09914	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

٣) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يعتبر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي معبرًا عن مدى قبول أو رفض النموذج، ومن خلال الشكل التالي تبين أن قيمة (Jarque-Bera) كانت (1.1829)، واحتمالية (Prob=0.55)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (٥%)، وعلى هذا يتم قبول الفرض الصفري (أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي)، وعدم قبول الفرض البديل وهو أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي لا توجد هناك مشكلة توزيع طبيعي.

الشكل (١): اختبار (توزيع الأخطاء العشوائية) للكشف عن الارتباط الذاتي لنموذج (ARDL)

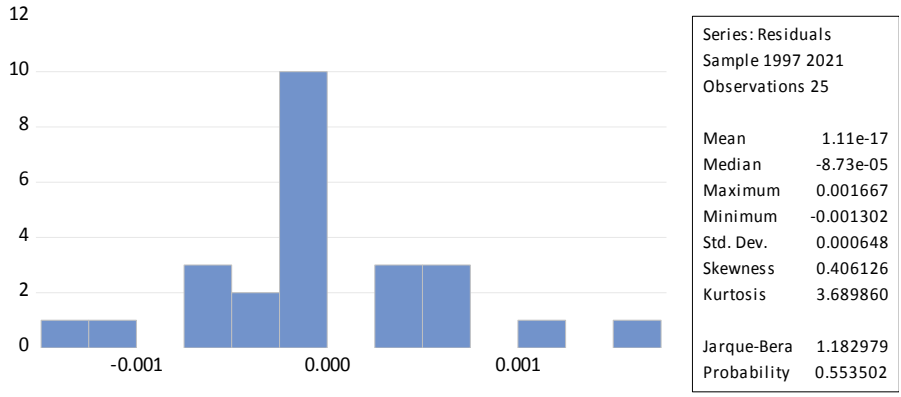

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

٤) اختبار استقرارية النموذج (CUSUM Test & CUSUM of Squares Test):

يستهدف إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجل الطويل والقصير بالاعتماد على اختبار (CUSUM Test & CUSUM of Squares Test) والخاص باختبار المجموع التراكمي للبواقي، التأكد من صحة النموذج، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر في حالة وقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (٥%)، ويتضح من الأشكال التالية أن النموذج المقدر مستقر هيكليًّا خلال فترة الدراسة.

الشكل (٢): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

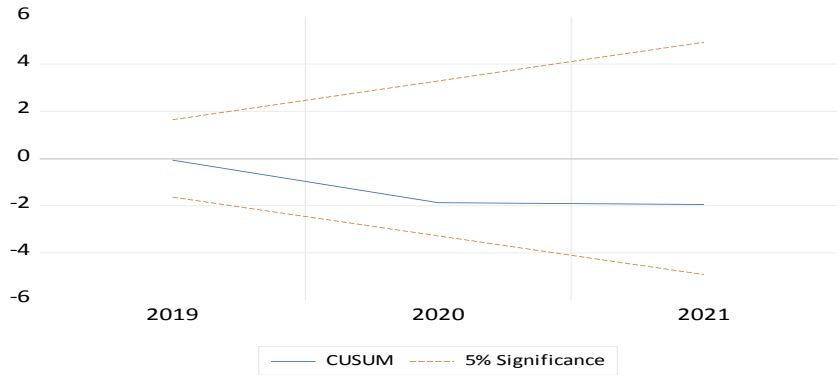

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

الشكل (٣): مجموع المربعات التراكمي للبواقي (CUSUMK of Squares)

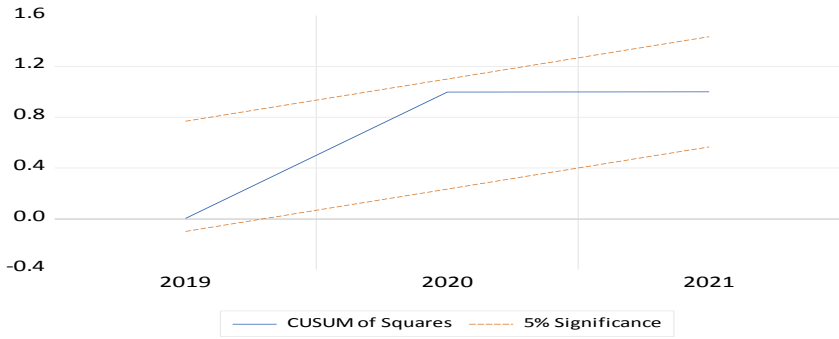

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

٥) اختبار القدرة التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

يمكن اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المقدر، وأنه يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال فترة الدراسة باستخدام (Theil Inequality Coefficient)، والذي بلغت قيمته نحو (٠,٠١٥)، وهي قيمة قريبة جدًّا من الصفر أو شبه صفرية، وهذا يعكس قدرة النموذج على التنبؤ كما هو واضح من الشكل رقم (٤).

الشكل (٤): اختبار القدرة التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

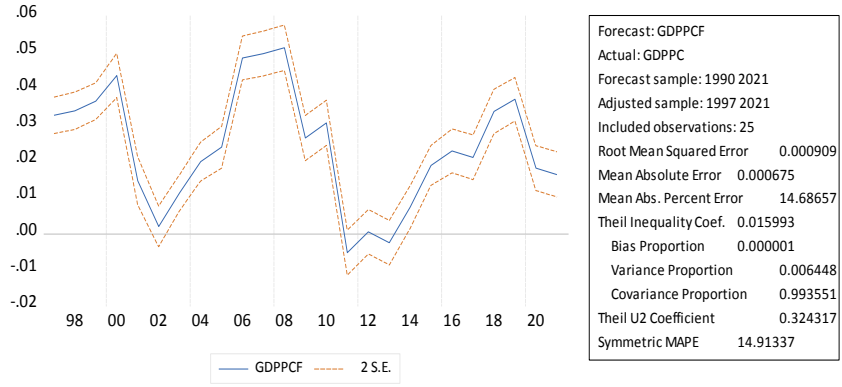

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

د. اختبار الحدود Bounds Test:

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج تتم الاستعانة باختبار الحدود (Bounds Test)، وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) نجد أن قيمة إحصائية (F) تساوي (٥٤,١٨٨٧٣)، وهي قيمة أكبر من القيم الجدولية عند حدها الأدنى عند مستوى دلالة (١%) التي تساوي (٢,٥٤)، وحدها الأعلى عند نفس المستوى (٣,٨٦) مما يعني رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل، أي أنه توجد علاقة توازن وتكامل مشترك بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر.

جدول رقم (٨): نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F.Statistic	54.18873	10
Critical Value Bonds		
Significance	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	1.83	2.94
5%	2.06	3.24
2.5%	2.28	3.50
1%	2.54	3.86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

ه. تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

يلاحظ من النتائج المتحصل عليها- كما هو موضح في الجدول رقم (٩)- وجود تأثير معنوي إيجابي(علاقة طردية) في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من مؤشرات الحوكمة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فاعلية الحكومة)، والاستثمار الإجمالي (INVST)، والتضخم (INF)، وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهم عند مستويات دلالة (٥%) لكل من الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (PSAVT)، وفاعلية الحكومة (GVEF)، و(١٠%) لكل من الصوت والمساءلة (VOA)، كما توجد علاقة إيجابية ولكن غير معنوية في الأجل الطويل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من الجودة التنظيمية (RQ)، ومكافحة الفساد (COC)، أيضًا توضح النتائج وجود تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من سيادة القانون (ROL)، وحجم السكان (POP)، والتجارة (TRD)، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بينهم عند مستويات دلالة أقل من (١%) لسيادة القانون (ROL)، و(٥%) لكل من حجم السكان (POP) والتجارة (TRD).

جدول رقم (٩): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات طبقًا لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VOA	0.021345	0.008714	2.449528	**0.0917**
PSAVT	0.022649	0.004079	5.552017	**0.0115**
GVEF	0.036185	0.008833	4.096397	**0.0263**
RQ	0.011277	0.005542	2.034763	**0.1347**
ROL	-0.079830	0.011339	-7.040478	**0.0059**
COC	0.016284	0.019635	0.829318	**0.4677**
INF	0.181691	0.018180	9.993927	**0.0021**
INVST	0.028591	0.002998	9.537121	**0.0024**
POP	-9.329634	1.736819	-5.371679	**0.0126**
TRD	-0.062186	0.020342	-3.057001	**0.0551**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

بناءً على ما تقدم يمكن كتابة معادلة التكامل التي توضح العلاقة طويلة الأجل كالتالي:

$$GDPPC = GDPPC - (0.0213*VOA + 0.0226*PSAVT + 0.0362*GVEF + 0.0113*RQ - 0.0798*ROL + 0.0163*COC + 0.1817*INF + 0.0286*INVST - 9.3296*POP - 0.0622*TRD)$$

و. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ لنموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة توزان طويلة الأجل نقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل، ومن خلال الجدول رقم (١٠) يتبين أن معامل تصحيح الخطأ الذي بلغت قيمته (-١,٥٦) يأخذ إشارة سالبة، وهي إشارة معنوية إحصائيًّا عند مستوى دلالة أقل من (١%)، وهو ما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات داخل النموذج، وأن النظام الاقتصادي الكلي يصحح من الاختلالات قصيرة الأجل في المتغيرات المستقلة في السنة السابقة إلى السنة الحالية بسرعة (١٥٦%) للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، وتعني القيمة (-١,٥٦) أن النظام الاقتصادي يستغرق ما يقرب من (٠,٦٤١) سنة تقريبًا (١/١,١٠=٠,٦٤١) للعودة إلى حالة التوازن نظرًا لأن السرعة عالية جدًّا، فكلما زادت قيمة معامل التصحيح للأخطاء كلما كانت فترة التصحيح أقصر، والعكس صحيح، وهو ما يؤيده Dankumo et al.(2019)، وهذا يعني أنه تم تصحيح ما قيمته (٣٥%) تقريبًا من الاختلال أو الانحراف قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول رقم (١٠): تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ لنموذج ARDL

Short Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
C	0.425558	0.008387	50.74115	0.0000
D(VOA)	-0.008747	0.001819	-4.808138	0.0171
D(PSAVT)	0.044483	0.001351	32.91997	0.0001
D(GVEF)	0.079379	0.002225	35.68236	0.0000
D(RQ)	0.058849	0.002797	21.04293	0.0002
D(ROL)	-0.062778	0.002628	-23.88474	0.0002
D(COC)	-0.073210	0.002307	-31.72747	0.0001
D(INF)	0.180546	0.005018	35.98131	0.0000
D(INVST)	0.018313	0.000782	23.40861	0.0002
D(POP)	-4.932615	0.350986	-14.05359	0.0008
D(TRD)	-0.179288	0.005507	-32.55704	0.0001
CointEq(-1)*	-1.561041	0.030715	-50.82318	0.0000

R-squared	0.997680		
Adjusted R-squared	0.995717	Durbin-Watson stat	**2.901976**
F-statistic	508.2214		
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews12**.

من ناحية أخرى أظهرت النتائج أن معلمات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة والضابطة: مؤشرات الحوكمة المتمثلة في (مؤشر الصوت والمساءلة، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، ومؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر مكافحة الفساد)، والتضخم INF، والاستثمار INVST، وحجم السكان POP، والتجارة TRD) كانت كلها معنوية عند مستويات دلالة أقل من (١%) لكل

المؤشرات ما عدا مؤشر الصوت والمساءلة أقل من (٥%)، وأن هناك علاقة قصيرة الأجل ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والمتغيرات المستقلة والمحددة.

أخيرًا تظهر نتائج الاختبار القصير الأجل أن معامل الارتباط (R2) مقدر بقيمة (٠,٩٩٥٧)، وهو ما يشير إلى أن ٩٩,٥٧% من التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابها من خلال التغييرات في المتغيرات المستقلة والضابطة معًا.

٤-٣ اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الأجل القصير:

توضح نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية وفقًا لسببية جرانجرGranger Causality بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة الستة وكما هو موضح في الجدول رقم (١١):

١- مؤشر الصوت والمساءلة: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من مؤشر الصوت والمساءلة إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشر الصوت والمساءلة تساعد في تفسير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس، ويتسبب هذا التغير مع وجود (6) فجوات زمنية عند مستوى دلالة 5%.

٢- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب تساعد في تفسير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس، ويتسبب هذا التغير مع وجود (5) فجوات زمنية عند مستوى دلالة 5%.

٣- مؤشر فاعلية الحكومة: هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين مؤشر فاعلية الحكومة ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشر فاعلية الحكومة تساعد في تفسير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح، ويتسبب هذا التغير مع وجود (5) فجوات زمنية عند مستوى دلالة 10%.

٤- مؤشر الجودة التنظيمية: هناك علاقة سببية من الاتجاهين بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الجودة التنظيمية في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات في

مؤشر الجودة التنظيمية، والعكس صحيح، ويتسبب هذا التغير مع وجود (5) فجوات زمنية عند مستوى دلالة ١٠%.

٥- مؤشر سيادة القانون: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من مؤشر سيادة القانون إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشر سيادة القانون تساعد في تفسير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وليس العكس، ويتسبب هذا التغير مع وجود (٥) فجوات زمنية عند مستوى دلالة ١٠%.

٦- مؤشر مكافحة الفساد: هناك علاقة سببية باتجاه واحد من مؤشر مكافحة الفساد إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشر مكافحة الفساد تساعد في تفسير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وليس العكس، ويتسبب هذا التغير مع وجود (٣) فجوات زمنية عند مستوى دلالة ١٠%.

جدول رقم (١١) نتائج العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الأجل القصير

F-Statistic		p-value
4.23374	From VOA To GDPPC	0.0402
1.19389	From GDPPC To VOA	0.4061
3.87444	From PSAVT To GDPPC	0.0326
1.46873	From GDPPC To PSAVT	0.2824
2.78601	From GVEF To GDPPC	0.0789
1.16474	From GDPPC To GVEF	0.0571
2.58683	From RQ To GDPPC	0.0942
3.14900	From GDPPC To RQ	0.0578
2.81242	From ROL To GDPPC	0.0771
0.71867	From GDPPC To ROL	0.6241
2.72791	From COC To GDPPC	0.0784
0.24489	From GDPPC To COC	0.8637

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة بشكل مستمر، فقد يؤدي النمو الاقتصادي القوي بدوره إلى تحسين مستويات الحوكمة مما يجعل العلاقة بينهما ذات اتجاهين، وليست ذات اتجاه واحد.

٤-٤ اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الأجل الطويل:

تشير نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الأجل الطويل باستخدام سببية الأجل الطويل المطورة-Toda) Yamamoto causality)لتحليل العلاقة السببية بين سلسلتين زمنيتين، والتي يمكن أن تكون مرتبطة بشكل تبادلي، ويستخدم النموذج أيضًا مصفوفة "Granger" لتقييم مدى التبادل السببي بين السلاسل الزمنية، والتي جاءت نتائجها كالتالي كما هو موضح في الجدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢) نتائج العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الأجل الطويل

اتجاه السببية		df	Chi-sq	p-value	مستوى المعنوية
من	إلى				
GDPPC	VOA	3	4.517233	0.2108	غياب السببية
VOA	GDPPC	3	9.888781	0.0195	توجد سببية
GDPPC	PSAVT	2	2.106398	0.3488	غياب السببية
PSAVT	GDPPC	2	10.08401	0.0065	توجد سببية
GDPPC	GVEF	1	1.532420	0.2157	غياب السببية
GVEF	GDPPC	1	7.982972	0.0047	توجد سببية
GDPPC	RQ	1	0.072198	0.7882	غياب السببية
RQ	GDPPC	1	0.586204	0.4439	غياب السببية
GDPPC	ROL	2	0.918319	0.7341	غياب السببية
ROL	GDPPC	2	6.826411	0.0329	توجد سببية
GDPPC	COC	1	5.651138	0.0174	توجد سببية
COC	GDPPC	1	0.850922	03563	غياب السببية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

أولًا: يتضح من النتائج ومن خلال قيم احتمالية P-value غياب اتجاه السببية من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشرات كل من (الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون)، في حين أن هناك علاقة سببية في الأجل الطويل باتجاه واحد، وتكون من المؤشرات الأربعة إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (٥%) و(١%) و(١%) و(٥%) على التوالي، وبالتالي فإن التغيرات في مؤشرات كل من (الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون) تساعد في تفسير التغيرات في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وليس العكس.

ثانيًا: يتضح من النتائج أيضًا، ومن خلال قيم احتمالية P-value غياب اتجاه السببية في الأجل الطويل من مؤشر مكافحة الفساد، ومؤشر الجودة التنظيمية إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشر مكافحة الفساد فقط في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (٥%)، وبالتالي فإن التغيرات في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي تساعد في تفسير التغيرات في مؤشر مكافحة الفساد على المدى الطويل، وليس العكس.

(٤) تحليل نتائج الدراسة القياسية:

تُظهر لنا نتائج التحليل القياسي وجود تأثير متفاوت لمؤشرات الحوكمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأجلين الطويل والقصير؛ ففي الأجل الطويل توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي إيجابي بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع وكل من مؤشرات الحوكمة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فاعلية الحكومة) والاستثمار الإجمالي (INVST)، والتضخم (INF) كمتغيرات مستقلة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهم عند مستويات دلالة (١٠%) للصوت والمساءلة (VOA)، و(٥%) لكل من الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (PSAVT)، وفاعلية الحكومة (GVEF)، كما تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة إيجابية معنوية في الأجل الطويل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من (الجودة التنظيمية (RQ)، ومكافحة الفساد (COC)، وتوضح أيضًا وجود تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل بين نمو نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي وكل من سيادة القانون (ROL)، وحجم السكان (POP)، والانفتاح التجاري (TRD)، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بينهم عند مستويات دلالة أقل من (١%) لسيادة القانون (ROL)، و(٥%) لكل من حجم السكان (POP) والانفتاح التجاري (TRD).

وعلى الجانب الآخر تشير نتائج التحليل القياسي في الأجل القصير عن وجود علاقة إيجابية بين كل من (مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، ومؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الجودة التنظيمية) كمتغيرات مستقلة من جهة، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع من جهة أخرى، كما تظهر نتائج الاختبار في الأجل القصير وجود علاقة سلبية بين كل من (مؤشر الصوت والمساءلة، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر مكافحة الفساد) من جهة، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وهو ما يشير إلى أن زيادة مستوى هذه المؤشرات الثلاثة لن يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الوقت الحالي، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى تعزيز البيئة الاقتصادية بشكل عام، وخلق بيئة استثمارية ملائمة على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نتائج قياس العلاقة في الأجل الطويل.

وترجع العلاقة السلبية إلى عدة أسباب أخرى أهمها: أولًا: أنه لم يتم تنفيذ إصلاحات الحوكمة بشكل فعال أو شامل مما يترك فجوات تعيق النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال ربما لم تستهدف تدابير مكافحة الفساد الجهات الفاعلة المناسبة، أو فشلت في بناء مؤسسات فعالة لفرض الامتثال. ثانيًا: قد تكون لإصلاحات الحوكمة عواقب غير مقصودة تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال قد تؤدي الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة إلى مزيد من الإجراءات البيروقراطية التي تجعل من الصعب على الشركات الاستجابة لظروف السوق، وهذا يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أبطأ؛ لأن الشركات والأفراد يتعين عليهم تجاوز الروتين لإنجاز أعمالهم. وأخيرًا: قد لا يكون النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي لإصلاحات الحوكمة، فقد يعطي صانعو السياسات الأولوية لأهداف أخرى مثل الاستقرار السياسي، أو العدالة الاجتماعية، أو الاستدامة البيئية، والتي لا تتوافق بالضرورة مع تعظيم النمو الاقتصادي.

(٥) الخاتمة:

تعاني معظم الدول النامية ومنها مصر من انخفاض كبير في مستوى الحوكمة، فضلًا عن اتجاه هذه المؤشرات إلى التدهور بمرور الوقت، ومن ثم اتجهت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، فضلًا عن البحث في آثار الحوكمة ومحددات النمو الأخرى على النمو الاقتصادي في مصر. وتُظهر النتائج التي توصلنا إليها تأثيرًا كبيرًا وإيجابيًا لنوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي، ولكن في المقابل لا يوجد تأثير كبير للأداء الاقتصادي على الحوكمة. وفيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مصر، فقد ارتبطت معظم مؤشرات الحوكمة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير ارتبط معظم تلك المؤشرات بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي ما عدا (مؤشر الصوت والمساءلة، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر مكافحة الفساد)، فضلًا عن ذلك فقد أظهرت العلاقة السببية التي تم اختبارها أن معظم مؤشرات الحوكمة تسبب النمو الاقتصادي باستثناء متغير مكافحة الفساد، والجودة التنظيمية، ومن الناحية الأخرى تشير نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي له أثر إيجابي على فاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية في الأجل القصير، وعلى مؤشر مكافحة الفساد في الأجل الطويل. وفي الختام تؤكد الدراسة على أن المبادرات المناسبة، والحوكمة الفعالة يمكن أن يلعبا دورًا مهمًّا في التأثير على النمو الاقتصادي في مصر، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة حول تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تؤدي الحوكمة إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية، كما يؤدي تحسين الأداء الاقتصادي إلى تعزيز الجودة المؤسسية. وأكدت الدراسة على أن المستوى الأعلى للحوكمة يرتبط بمستوى أعلى من النمو الاقتصادي، وبالمثل فإن ارتفاع مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية يحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن هذه النتائج تحتاج إلى مزيد من التحقيق لتحديد سبب عدم تسبب متغيرات الجودة التنظيمية ومكافحة الفساد في النمو.

لذلك يجب على صانعي السياسات تحويل انتباههم إلى الحوكمة كمحدد للنمو الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديدًا ينبغي لواضعي السياسات أن يتبنوا السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الاستقرار السياسي، وتعزيز سيادة القانون على نحو أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن إصلاح الحوكمة هي عملية ديناميكية ومتضمنة اجتماعيًّا تتطلب إشراك أفراد المجتمع بشكل مباشر، والسعي لخدمتهم، فضلًا عن تشجيع مؤسسات القطاعين الخاص والعام على تقديم الخدمات الاجتماعية، وخدمات البنية التحتية بما يؤدي إلى زيادة المنافسة، وبالتالي الكفاءة في تقديم هذه الخدمات بما يعزز الشفافية والمساءلة في تقديمها، بالإضافة إلى تبني أنماط محددة من اللامركزية وصنع القرار، والرقابة السياسية لتحسين مساءلة الحكومات، وتقليل احتمالات الفساد.

قائمة المراجع

1) *Abera, F., Mulugeta, W. ., & Melaku, T. (2019). Impact Of Institutional Quality On Economic Performance Of Eastern Africa: A Panel Data Analysis. Jurnal Perspektif Pembiayaan Dan Pembangunan Daerah, 7(2), 169 - 182.*
2) *Acemoglu, D. (2009). Introduction To Modern Economic Growth. Princeton: Princeton University Press.*
3) *Acemoglu, D., & Robinson, J. (2010). The Role Of Institutions In Growth And Development. Review Of Economics And Institutions, 1.*
4) *Robinson, J, A., Acemoglu, D. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Random House. Copy at http://www.tinyurl.com/y57yqpy8.*
5) *Aghion, Philippe & Peter Howitt.)1992(. "A Model Of Growth: Through Creative Destruction." Econometrica 60 (2): 323-351.*
6) *Amirkhalkhali S., Dar A. (2011)"On The Impact Of Openness And Regulatory Quality On Saving-Investment Dynamics In Emerging Economies", Journal Of Applied Econometrics And International Development 11:2 , 21-28.*
7) *Barro, (1996), Determinants Of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study, Nber Working Paper, 5698.*
8) *Bhattacharjee, J., &Haldar, S. (2015). Economic Growth Of Selected South Asian Countries: Does Institution Matter? Asian Economic And Financial Review, 5(2), 356-370.*
9) *Brinkerhoff, D.W.; Goldsmith, A.A.(2005) Institutional Dualism And International Development: A Revisionist Interpretation Of Good Governance. Adm. Soc., 37, 199–224.*
10) *Calderoan & Chong, (2000), Causality And Feedback Between Institutional Measures And Economic Growth, Economics & Politics, 12(1), 69-81.*
11) *Carson, L. D. & Prado, M. M.(2016). Using Institutional Multiplicity To Address Corruption As A Collective Action Problem: Lessons From The Brazilian Case. The Quarterly Review Of Economics And Finance, 62, 56-65.*
12) *Castiglione, C., Infante, D., & Smirnova, J. (2015). Environment And Economic Growth: Is The Rule Of Law The Go-Between? The Case Of High-Income Countries. Energy, Sustainability And Society, 5(1), 2–7. Https://Doi.Org/10.1186/S13705-015-0054-8*
13) *Dahlstrom, T. & Johnson, A. (2007).Bureaucratic Corruption, Mnes And Fdi. Cesis Electronic Working Paper Series, 82.*
14) *Daniel Kaufmann, Et Al (2007), Response To 'What Do The Worldwide Governance Indicators Measure?' The European Journal Of Development Research Volume 22, Pages55–58.*
15) *Dankumo, A.M., Ishak, S., And Onisanwa, I.D. (2019). Does Okun's Law*

Explain The Relationship Between Economic Growth And Unemployment In Nigeria? Jurnal Ekonomi Malaysia, 53 (3), 153-161. Https://Doi.Org/10.17576/Jem-2019-5303-12.

16) *Dickson, O.W., Masai, W. And Samuel, M.N. (2021), "Institutional Quality And Economic Growth: Evidence From Sub-Saharan Africa Countries", African Journal Of Economic Review, Vol. 9 No. 4, Pp. 106-125*.
17) *Dollar, D. And Kraay, A. (2003) Institutions, Trade, And Growth. Journal Of Monetary Economics, 50, 133-162*.
18) *Durlauf, S. N. & Blume, L.E. (2016), Economic Growth, The New Palgrave Economics Collection, Palgrave Macmillan, Uk*.
19) *Greif, A. (1994). Cultural Beliefs and the Organization of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Societies. Journal of Political Economy, 102, 912-950*.
20) *Giordano, C. And Giugliano, F. (2015) A Tale Of Two Fascisms: Labour Productivity Growth And Competition Policy In Italy, 1911-1951. Explorations In Economic History, 55, 25-38. Https://Doi.Org/10.1016/J.Eeh.2013.12.003*
21) *Hadhek, Z. And Mrad, F. (2015) Trade Openness, Institutions And Economic Growth. European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences, No. 75, 96-104*.
22) *Hall, R.E., & Jones,C.I. (1999). Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others. The Quarterly Journal Of Economics. 114(1).83-116*.
23) *Han, Xuehui (2014), Do Governance Indicators Explain Development Performance? A Cross-Country Analysis, Asian Development Bank Economics Working Paper Series No. 417*.
24) *Iyoboyi And Iganiga (2016), "Do Institutions Matter For Economic Growth Amid Government Size? Evidence From Nigeria", The Nigerian Journal Of Economic And Management Studies, Vol. 6 No. 1, Pp. 49-89*.
25) *Jude, C. ., Levieuge, G. (2015) Growth Effect Of Fdi In Developing Economies: The Role Of Institutional Quality. Leo Working Papers/Dr Leo, 2251*.
26) *Kadhim, A. K. (20 1 3). Governance In The Middle East And North Africa: A Handbook. Routledge*.
27) *Kauffman, Daniel, Aart Kraay, And Pablo Zoido-Lobatón (1999). Governance Matters. World Bank Policy Working Paper No. 2196, World Bank, Washington, Dc*.
28) *Kaufmann, D.,Kraay, A., (2002), Growth Without Governance, Policy Research Working Paper; No. 2928. World Bank, Pp. 169-230*.
29) *Kaufmann, D., Kraay, A., Mastruzzi, M.. (2010) The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues. Policy Research Working*

Paper WPS 5430. The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team June 2010.

30) *Khan , M. H. ., Jomo , K. S. (2000). Rents, Rent-Seeking And Economic Development Theory And Evidence In Asia . Cambridge : Cambridge University Press*.
31) *Khan, M.H. (2007) Governance, Economic Growth And Development Since The 1960s; Un Desa Working Paper No. 54; Desa: New York, Ny, Usa* .
32) *Knack, S. & Keefer, P. (1995). Institutions And Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures. Economics And Politics, 7(3), 207–227*.
33) *Kurt, S. ., Kurt, Ü. (2015) Innovation And Labour Productivity In Brics Countries: Panel Causality And Co-Integration. Procedia-Social And Behavioral Sciences, 195, 1295-1302. Https://Doi.Org/10.1016/J.Sbspro.2015.06.296*
34) *Li-An, Z. (2007). Governing China's Local Officials: An Analysis Of Promotion Tournament Model. Economic Research Journal, 7, 36–50*
35) *Lucas, Robert E.(1988). "On The Mechanics Of Economic Development." Journal Of Monetary Economics 22: 3- 42*.
36) *Marija, R. (2020), "The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth: A Comparative Analysis Of The Eu And Non-Eu Countries Of Southeast Europe", Economic Annals, Vol. Lxv No. 225, Pp. 163-181*.
37) *Mauro, P. (1995). Corruption And Growth. Quarterly Journal Of Economics 110(3), 681–712*.
38) *Murphy, K. M., Shleifer, A. & Vishny, R. W. (1993). Why Is Rent-Seeking So Costly To Growth? The American Economic Review, 83(2), 409–414*.
39) *Narayan, P. K., & Smyth, R. (2006). What Determines Migration Flows From Low-Income To High-Income Countries? An Empirical Investigation Of Fiji–Us Migration 1972–2001. Contemporary Economic Policy,332-342*.
40) *Nawaz, S., Iqbal, N. And Khan, M. A. (2014). Th Impact Of Institutional Quality On Economic Growth: Panel Evidence. Th Pakistan Development Review, 53(1), 15–31*.
41) *Haber, S, H., North, D., Weingast, B, R* ,(2008) ,.*Political Institutions And Financial Development, Stanford University Press*.
42) *North, D. C. (2009). Violence And Social Orders : A Conceptual Framework For Interpreting Recorded Human History, Cambridge ;, Cambridge University Press*.
43) *North ,D, C., Thomas ,R, P. (1973), The Rise Of The Western World: A New Economic History, Cambridge University Press*.
44) *North D,C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge, UK: Cambridge Univ. Press*

45) North, D, C. (1991). Institutions. Journal of Economic Perspectives, 5 (1): 97-112.

46) North, D, C. (2003). The role of institutions in economic development. Discussion Paper Series No. 2003.2.

47) Tran, O, K., Le, H, D., Nguyen, A, H, V. (2021). Role Of Institutional Quality In Economic Development: A Case Study Of Asian Countries, Problems And Perspectives In Management, Vol. 19 No. 2, Pp. 357-369

48) Paitoon, K. (2020), "Good Governance Dimensions And Growth In Asia And The Pacific Countries", International Journal Of Innovation, Management, And Technology, Vol. 11 No. 2, Pp. 63-67

49) Patrick, E. (2020), "Economic Growth Of Cemac: Does Institutional Quality Matter?", European Scientific Journal, Vol. 16 No. 7, Pp. 216-235.

50) Pegkas, P. (2015) The Impact Of Fdi On Economic Growth In Eurozone Countries. The Journal Of Economic Asymmetries, 12, 124-132.

51) Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships. Journal Of Applied Econometrics, 16, 289-326.Https://Doi.Org/10.1002/Jae.616

52) Picazo, M, M, T., Galindo-Martín, M, A., Ribeiro-Soriano, D (2012), Governance, Entrepreneurship And Economic Growth, Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal, 24:9-10, 865-877, Do

53) Puaschunder, J. M, (2020), Economic Growth In Times Of Pandemics, Scientia Moralitas Research Institute, Doi: 10.5281/Zenodo.4058755.

54) Rodrik, D.(2008) Thinking About Governance. In Governance, Growth And Development Decision-Making; North, D., Acemoglu, D., Fukuyama, F., Rodrik, D., Eds.; The World Bank: Washington, Dc, Usa.

55) Romer, Paul M.(1990.), "Endogenous Technological Change." Journal Of Political Economy 98(5): 71-102.

56) Romer,D.(2001).Advanced Macroeconomics. 2nd Ed. New York, The United States Of America:Mc Grow-Hill Higher Education.

57) Rudolf, R. (2005), "The New Institutional Economics - Its Start, Its Meaning, Its Prospects", The European Business Organization Law Review (Ebor), Vol. 6 No. 2, Pp. 161-200.

58) Shapkova, K. K. & Disoska, E. M. (2017). Inflence Of Trade And Institutions On Economic Growth In Transitional Economies: Evidences From Countries From Central And Eastern Europe And Western Balkans. Economic Analysis, 50(3–4), 32–42.

59) Stojanović, I., Ateljević, J., & Stević, R. S. (2016). Good Governance as a Tool of Sustainable Development. European Journal of Sustainable Development, 5(4), 558. https://doi.org/10.14207/ejsd.2016.v5n4p558